لم تتمكن لجنة التحقيق الانجلو – اميركية من حل التناقضات القائمة بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا، وبين هذه الاخيرة والحركة الصهيونية، خصوصا في ظل الرفض العربي القاطع لتوصيات اللجنة. وهكذا، أقدمت بريطانيا على طرح مبادرة جديدة، ودعت الطرفين العربي واليهودي الى مباحثات مباشرة في لندن بهدف التوصل الى «حل» يخفف من حدة الازمة في فلسطين.

وعندما وافقت الجامعة العربية على التفاوض مع بريطانيا والوكالة اليهودية، وبعثت بممثليها الى الجولة الاولى من «مؤتمر لندن»، في شهر ايلول ١٩٤٦، عقدت عصبة التحرر الوطني سلسلة من الاجتماعات الشعبية في مدن فلسطين الرئيسية، اتخذت خلالها عدة قرارات تدعو الى رفض التعاون مع بريطانيا وتؤكد على ضرورة رفع القضية الفلسطينية الى مجلس الامن.

وبفضل نضال العصبة، والضغوط التي مارستها الجماهير الشعبية على القيادة القومية التقليدية في فلسطين، أعلنت «الهيئة العربية العليا» رفضها الاشتراك في مؤتمر لندن، وأعربت عن عدم رغبتها في الجلوس مع الجانب الصهيوني، ودعت بريطانيا الى الاعتراف باستقلال فلسطين[٥١].

وقد كشفت العصبة حقيقة المشاريع التي قدمتها الحكومة البريطانية في مؤتمر لندن، والتي استهدفت كلها بقاء فلسطين تحت سيطرة الامبريالية البريطانية. كما انتقدت الموقف المتخاذل الذي وقفه وفد الجامعة العربية في المؤتمر، واستنكرت عدم مطالبته بجلاء القوات البريطانية فورا من فلسطين باعتبار ان استقلال فلسطين لن يتحقق من دون جلاء القوات الاجنبية عن اراضيها.

وبعد أن وافقت «الهيئة العربية العليا» في كانون الثاني ١٩٤٧، إثر الضغوط التي مارستها عليها الجامعة العربية، على الاشتراك في الجولة الثانية من مباحثات لندن، صعدت عصبة التحرر الوطني من هجومها على المواقف المساومة التي تقفها القيادة العربية في فلسطين تجاه الامبريالية البريطانية، ونظمت سلسلة من الاجتماعات الشعبية، دعت خلالها الى انتخاب قيادة شعبية جديدة قادرة على وقف الانزلاق الى مواقف مهادنة الامبريالية. وفي الثاني من شهر شباط ١٩٤٧، نشرت «الاتحاد» البرقية التي وجهتها قيادة العصبة الى الوفد الفلسطيني في مؤتمر لندن تدعوه فيها الى قطع المباحثات والانسحاب من المؤتمر، وتحذره فيها من مغبة الاستمرار في مهادنة الامبريالية البريطانية التي تسعى الى كسب الوقت لاعلان الاحكام العرفية في فلسطين تمهيدا لفرض التقسيم على البلاد[٥٢].

وإثر فشل مباحثات لندن، اقترحت الحكومة البريطانية في الثاني من نيسان ١٩٤٧، على الامين العام للامم المتحدة إدراج القضية الفلسطينية على جدول اعمال الجمعية العمومية، ودعت الى عقد دورة طارئة لتشكيل لجنة خاصة تقوم بدراسة الوضع في فلسطين وتقدم توصياتها الى الجمعية العمومية في دورة انعقادها القادمة. وكانت